الجزء الأول

الإدارة العامة في الإسلام

تمهيـــــــــــد

كما اهتم الإسلام بالسياسة والحكم والاقتصاد والإنماء اهتم كذلك بالجهاز الذي سيتولى مهمة تنفيذ السياسة العامة للدولة وكذا تنفيذ عمليات الإنماء بكافة جوانبها المادية والحضارية والروحية وقد نبع هذا الاهتمام من الاهتمام بالمجتمع المسلم في شموله وعموميته ومن الرغبة في ترقية ذلك المجتمع ليكون دائماً بمثابة النموذج الأمثل والقدوة القويمة .

والطرح الإسلامي فيما يتعلق بالإدارة العامة من القوة والرصانة بما جعله يتخطى حدود الزمن وحواجز المكان ، ويقفز إلى واقعنا المعاصر ويعلن عن نفسه في بناء فكري محكم ونموذج عملي متمرس ، ولقد أبدع المسلمون الأوائل في عملية نقل تلك الأبنية الفكرية إلى نماذج ممارسة تنتظر الجهود المخلصة لأبناء الإسلام في الكشف عن تلك البني ونماذجها وتقديمها إلى العالمين .

وتفرد الإسلام في طروحاته الخاصة بالإدارة العامة كما تفرد في كافة طروحاته الخاصة بأشكال النشاط الإنساني ، وقد تبدى ذلك التفرد في مفردات وموضوعات الإدارة العامة كما تبدى كذلك في مفردات وموضوعات الإدارة المحلية ، ولقد خصصنا هذا الجزء لإيضاح ذلك التفرد في مجال الإدارة العامة من خلال استنباط أصول وقواعد الإدارة العامة التي وردت في ثنايا القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، وكذا أشكال الممارسات التي اشتقت من أنظمة دولة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين .

ولعل أول الموضوعات التي تفرض نفسها بشكل منطقي علي الدارس لأصول الإدارة العامة في الإسلام هي المتعلقة بمفهوم الإدارة العامة وماهيته ، فما هو تعريف الإسلام للإدارة العامة ، ومن أين يُستمد ذلك التعريف ، وما هي أهم ممارساته وتطبيقاته في التاريخ الإسلامي ؟ ثم ما هي البيئة التي ينبغي أن يوضع فيها ذلك المفهوم موضع التطبيق ؟ ويتفاعل معها

ويثمرا معاً نموذجاً متميزاً في الإدارة ، ومن ثم ما هي معالم النظام الإداري الإسلامي ؟ وترتيباً علي ذلك ما هي طبيعة العلاقة بين النظام الإداري الإسلامي والمنهاج الإسلامي ذلك الإطار الأعم والأشمل الذي يحوي كافة الأنظمة الفرعية من اقتصادية وإدارية ومجتمعية .. الخ ؟ وأخيراً ما هي أهداف الإدارة العامة في الإسلام ؟

كل ما تقدم من أسئلة واستفسارات هي موضوعات ومفردات تتعلق بماهية الإدارة العامة في الإسلام .

وبعد الوقوف علي تعريف الإسلام للإدارة العامة يكون التوجه نحو التنقيب عما يعرف بعمليات الإدارة العامة ، فالإدارة تتم عبر سلسلة متتابعة من العمليات الضرورية والواجبة والتي لا تتم الإدارة إلا بها ، ولعل أول وأهم سمات هذه العمليات المتراكبة هو أنها في ذاتها ومدلولاتها وأهدافها ذات طبيعة ميكانيكية مجردة غير مذهبية تتم في كافة المجتمعات بغض الطرف عن انتماءاتها وتوجهاتها المذهبية ، إلا أنها قد تختلف من مجتمع لآخر من حيث أهمية بعضها علي البعض الآخر بشكل طاغ ومهيمن ثم تبدو في النهاية عمليات حيوية لنقل الإدارة العامة من طور النظر إلى أرض الواقع .

ولقد جاءت الطروحات الإسلامية فما يتعلق بعمليات الإدارة العامة غاية في الإحكام والدقة والتفرد والتميز بما يبهر الباحث ويجعله لا يجد صعوبة عندما يجتهد في مواءمة تلك العمليات بالواقع المعاصر ، فالإدارة العامة في الإسلام ارتبطت شكلاً ومضموناً بعمليات التخطيط والتنظيم والقيادة واتخاذ القرارات والاتصالات والتمويل والرقابة ، وكان للطرح الإسلامي وجهته وإسهامه المعتبران في هذا الصدد .

يضاف إلى ما تقدم أن الإسلام قد تفرد كذلك وبشكل مبهر في صياغة نسق من القيم الإدارية المعتبرة الجديرة بالدراسة والبحث ، وقد لا يألف البعض مصطلح نسق القيم الإدارية

انطلاقاً من كونه قريب الصلة بنسق القيم السياسية بشكل قد يذيل الفواصل بين النسقين ، وانطلاقاً كذلك من خلو الأفكار المذهبية غير الإسلامية من مثل هذه النسق ، إلا أن الطرح الإسلامي قد قدم بالفعل نسقاً من القيم الإدارية تحف حركة النظام الإداري ، وممارساته بالرعاية والحماية بما يعصمها من الزلل والانحراف الذي يمكن أن تتعرض لهما ، ويوطد بشكل دائم علاقتها بمصدريها الأصيلين ومنبع كافة الطروحات الإسلامية ألا وهما القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة .

فقيم مثل الإيمان والتقوى ، والكفاءة والصلاحية ، والمسئولية وليس السلطة ، والرقابة والتقويم الذاتي ، وإرضاء الله عز وجل ، كلها قيم تحصن العمل الإداري ، وتحفظه من الانحراف ، كذلك فهي حلقة وصل دائمة الفعالية تربط بين الإدارة العامة في حركتها وفعالياتها وبين أصولها ومنابعها الأصلية دون وسيط .

في الأخير تأتي عملية ممارسة العمل الإداري أو الوظيفة العامة أو ما يعرف بالخدمة المدنية ، وتعرف هذه العملية من الوجهة الإدارية بإدارة الأفراد وهي عملية تحريك وتفعيل الجهود البشرية من أجل تحقيق أهداف الدولة ، وهذا التحريك والتفعيل يحتاج إلى عمليات متسلسلة ومتتابعة تمكن الجهد البشرى من التجسد في شكل أفعال وممارسات تحقق أهداف الدولة ووظائف الجهاز الإداري وتبدأ هذه العمليات باختيار الأفراد المناسبين ثم تدريبهم وإعدادهم للقيام بمسئولياتهم ثم وضع قواعد ترقية هؤلاء الأفراد وتدرجهم في وظائفهم ثم تحديد علاقاتهم ببعضهم وعلاقاتهم بأفراد المجتمع الذي يتعاملون معهم وأخيراً طرق ووسائل تحفيزهم وتشجيعهم .

إن ما تقدم يمثل القواعد والأصول للإدارة العامة وفقا للطرح الإسلامي وتحتاج هذه القواعد والأصول دوماً إلى الفكر الواعي المستنير الذي يمنحهما المقدرة على التعامل مع الواقع المعاصر بمستجداته ومتغيراته ، وفي هذا الجزء نحاول استنباط تلك الأصول والقواعد ثم

نحاول مرة أخرى المواءمة بينها وبين الواقع المعاصر ، وبذا نجمع عنصري الأصالة والمعاصرة للطرح الإسلامي تجاه الإدارة العامة كأحد أوجد النشاط البشري .

وقد جاء هذا الجزء في أربعة أبواب علي النحو التالي :

الباب الأول : ماهية الإدارة العامة في الإسلام .

الباب الثاني : عمليات الإدارة العامة في الإسلام .

الباب الثالث : نسق القيم الإدارية الإسلامية .

الباب الرابع : إدارة الأفراد [الوظيفة العامة] في الإسلام .

الباب الأول

ماهية الإدارة العامة في الإسلام

ائتلف العقل البشري واعتاد أن يعرف ويحدد كل شيء ويكتنه جزئياته وأبعاضه وهو في ذلك لا يخرج علي منطق الوجود وطبائع الأمور ، وترتيبا على ما تقدم نبتدر هذا الجزء بما ينبغي أن يكون وهو تعريف مدرك الإدارة العامة ، وفي عرف التحقيق قد تعن بعض المدركات التي لا يمكن إيضاح كنهها أو فك طلاسمها إلا بالاقتراب منها رويداً عبر مدارج ومقتربات تفتهي بنا إلى الإمساك بجرمها وتحسس جزئياته وأبعاضه والوقوف على محدداته وأبعاده ، وهذا ما سيتم ونحن بصدد تعريف مفهوم الإدارة العامـــة في الإسلام .

ومفهوم الإدارة العامة في الإسلام في الأغلب الأعم لا يختلف كثيراً عن معناه في الفكر الموضوع ، فتعريف الإدارة العامـــة يرتبط عضوياً بالمقصد من التعريف ، فإذا انصرف التعريف إلى موضوع الإدارة العامة كانت هي عملية تخطيط وتفعيل وتحريك سلوكات ونشاطات معينة لتحقيق أهداف وغايات بذاتها ، وإذا انصرف التعريف إلى مهمة الإدارة العامة أصبحت هي أداة تحقيق أهداف ومقاصد النظام السياسي ، أما إذا انصرف التعريف إلي المحتوي النظمي للإدارة العامة صارت هي الجهاز الذي يتولى تحقيق السياسة العامة للدولة .

والطرح الإسلامي فيما يتعلق بالإدارة العامة يمزج بين الاستنباط من الأصول والقواعد النظرية وبين التنظيرات المستمدة من نماذج الممارسة النظامية للتجارب الخاصة بالدولة الإسلامية في عهد النبوة وعهد الخلفاء الراشدين ، وهذا المزج يعكس التكامل والتناسق القائم بين مصدري الطرح الإسلامي الخاص بمدرك الإدارة العامة ، فالفراغ الذي قد يوجد بالأطر المرجعية الإسلامية بخصوص مفهوم الإدارة العامة يسده ويشغله الممارسات والفعاليات القائمة في التجارب الخاصة بدولة الرسول والخلفاء الراشدين من بعده .

ونحاول في هذا الباب الاقتراب من التعريف الإسلامي في الإدارة العامة عبر جملة من المقتربات والمداخل نبدأها بمصادر الطرح الإسلامي الخاص بمدرك الإدارة العامة ، ومصادر

الطرح الإسلامي الخاص بالإدارة العامة هي ذاتها مصادر الطروحات المتعلقة بكافة اوجه النشاط البشري وتتمثل تلك المصادر في عقيدة التوحيد و الشريعة الإسلامية ، والشريعة الإسلامية ترتكز على أساسين : القرآن الكريم والسنة المطهرة ، فكيف يتم البحث عن مدرك الإدارة العامة في المصادر المذكورة ؟ يضاف إلى ما تقدم أن مصادر الطرح الإسلامي الخاص بمفهوم الإدارة العامة لا يمكن البحث فيها واستنباط مدلولات الإدارة العامة بها إلا في بيئة ملائمة يطبق فيها شرع الله وتقام حدوده ويجري العمل بكتابه ، أما فيما عدا ذلك فلا يمكن الحديث عن الإدارة العامة بالمفهوم الإسلامي ، فالبيئة ومشتملاتها لازمة وضرورية لاستنبات الأفكار الخاصة بالإدارة العامة وفق المنظور الإسلامي ، فما شكل تلك البيئة ؟ وماذا عن مشتملاتها ؟ وما مدى التلاؤم بينها وبين الإدارة العامة بالمفهوم الإسلامي ؟ ما هي إذا الإدارة العامة كما يمكن التقاط مدلولاتها من مصادر الطرح الإسلامي ؟ هل تعنى أداة أو وسيلة المنهاج الإسلامي لتحقيق أهدافه وغاياته ؟ وهي في ذات الوقت إحدى جزئياته ومفرداته ، أم تعني العلاقة بين المنهاج الإسلامي وبيئته أو محيطه الاجتماعي ، الحقيقة أن الإدارة تعني الأمرين معاً فهي أداة المنهاج الإسلامي لتحقيق مقاصده وهى في ذات الوقت تجسيد لعلاقاته بأفراد مجتمعه ومحيطه الذي يعمل فيه .

من التعريف المبدئي البسيط الذي أوردنا أعلاه هل ثمة ما يمكن أن يطلق عليه النظام الإداري؟ وإذا كان النظام الإداري أمراً قائماً فعلياً فهل ثمة ما يمكن أن يسمي بالنظام الإداري الإسلامي؟ وما هي مكونات ذلك النظام ؟ وكيف يعمل ؟ وما شكل علاقاته بالمنهاج الإسلامي في شموله وعموميته ؟ أخيراً ما هي الإدارة العامة في الإسلام ؟ هل تؤدي نفس الدور ، ولها نفس الأهداف التي لها في المجتمع غير المسلم ، أو في المجتمع المسلم الذي لا يطبق الشريعة الإسلامية ؟ أم أن لها دوراً آخر يتوافق مع طبيعة المجتمع المسلم وقيمه ومبادئه .

كل ما ورد من أسئلة سوف نجيب عليه في هذا الباب وذلك من خلال الفصول الستة التالية :

الفصل الأول : مصادر الطرح الإسلامي .

الفصل الثاني : بيئة الطرح الإسلامي .

الفصل الثالث : تعريف الإدارة العامة في الإسلام .

الفصل الرابع : النظـــام الإداري الإسلامـــي .

الفصل الخامس : علاقة النظام الإداري الإسلامي بالمنهاج الإسلامي .

الفصل السادس : أهداف الإدارة العامة في الإسلام .

الفصل الأول

مصادر الطرح الإسلامي

للطرح الإسلامي فيما يتعلق بالإدارة العامة كشكل من أشكال النشاط الإنساني وكذا كافة النشاطات الأخرى مصادر ثابتة لا يعتريها التغيير ولا يلحقها التبديل أو التعديل ، وهذه المصادر هي الأطر المرجعية العامة التي يُلجأ إليها دائماً لاستنباط ضوابط ومعايير السلوك الإنساني .

ولا تقتصر مصادر الطرح الإسلامي فيما يتعلق بأوجه وأشكال النشاط البشري علي المصادر النظرية فقط بل تتجاوز ذلك إلى نماذج الممارسة في التجارب العملية في دولة الرسول الكريم والخلفاء الراشدين من بعده ، ومن ثم تتضح سمة التكامل والتناسق بين الشقين من المصادر، فالفراغ التشريعي أو الإنشائي أو الضابط لأنماط السلوك والتصرفات في أي من المصدرين يملأه ويكمله المصدر الآخر .

وتتمتع مصادر الطرح الإسلامي فيما يتعلق بالإدارة العامة بما يلي :

❖ الخلود والأبدية :

حيث تتمتع مصادر التشريع الإسلامي ، وكذا الممارسات العملية في دولة الرسول الكريم والخلفاء الراشدين من بعده بالخلود والأبدية والصون من العبث والتحريف ، وهذا يعني أنها ذات طبيعة خاصة ، لا تقارن بمثيل أو شبيه ، ومن شأن كل ما يستنبط منها أو يتفرع عنها ، أن يتسم بنفس السمات والصفات .

❖ الكمال والمثالية :

كذلك تتمتع المصادر الأساسية للإدارة العامة الإسلامية بالكمال والمثالية فهي تقدم للإدارة العامة الأصول والقواعد والعموميات وتترك لذوى الشأن والمختصين والخبراء وضع التفاصيل والجزئيات .

في هذا الفصل سنتناول بالتحليل والدراسة مصادر الطرح الإسلامي فيما يتعلق بالإدارة العامة وهي تتمثل في المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : التوحيـــد .

المبحث الثاني : الشريعـــة .

المبحث الثالث : نماذج الممارسة العملية في دولة الرسول والخلفاء الراشدين .

المبحث الأول

التـوحيـــد

في هذا المبحث نتناول التوحيد بوصفه مصدرا من مصادر الطرح الإسلامي لأوجه النشاط الإنساني ، وعقيدة التوحيد هي المصدر الأكثر عمومية وشمولا من الشريعة ، فلا وجود للشريعة أصلاً بدون استقرار عقيدة التوحيد في نفوس البشر وعقولهم ، فالفرد لا يخاطب بالأحكام والحدود إلا إذا أفرد الله بالألوهية والربوبية ، وقدسه ومجده بما هو أهل له من الصفات .

التوحيد إذن هو الأصل والأساس والمصدر لكل الأديان والشرائع المنزلة من عند الله الخالق المعبود ، كما أن التوحيد هو سر الوجود ومن أجله وُجد الكون وخُلقت المخلوقات ، وأُرسل الرسل والأنبياء ، وعلى أساسه تم التفريق بين الطاعة والمعصية والثواب والعقاب والجنة والنار .

ومن ثم فالتوحيد هو مصدر رئيسي وأساسي للإدارة العامة بوصفها جزءاً من كلية الوجود الإنساني ومشمولة النشاط البشري ، وانطلاقاً من علاقتها العضوية بالظاهرة السياسية .

وإذا كان التوحيد يعني الاتجاه إلى إله واحد معبود ، والانضواء في كنف رب واحد لا يُسأل سواه ، فإن حياة الإنسان تتطلب من ينظمها ويرتبها ويصرف شؤونها بما يكفل سيادة عقيدة التوحيد اعتقاداً يستقر في القلب والعقل ، وسلوكاً يألف الإنسان حركاته وسكناته ، **وإذا كان تصريف شأن الإنسان وتوجيهه إلي ما يحقق صالحه وفق إرادة الخالق هو عينه الظاهرة السياسية فإن تنفيذ ذلك بدقائقه وجزئياته هو ذاته الإدارة العامة بمفهومها الإسلامي .**

عقيدة التوحيد إذن وثيقة الصلة بالظاهرة السياسية ، والإدارة العامة بالتالي هي إحدى أهم دقائق وجزئيات تلك الظاهرة [1]. ومن ثم تبدو العلاقة بين الإدارة العامة وعقيدة التوحيد مثلها مثل علاقة بقية أوجه النشاط الإنساني بعقيدة التوحيد أصل الوجود ومحور الكون .

ولعله من المعلوم يقيناً لدي كل مسلم أن علاقة التوحيد بوجود الإنسان أصلاً ، ونشاطه وحركاته تفريعاً ، هي علاقة تمثل إحدى بديهيات الوجود ذاته وأساً من إسيات الكون المعمور ، وما الحديث عن تلك العلاقات التي تربط بين عقيدة التوحيد وبين أشكال النشاط الآدمي إلا تأكيداً لتلك البديهية ، إذ أن التوحيد يرتبط عضوياً بكل ظواهر الكون وعناصر وجود الإنسان وأشكال نشاطاته وحركاته في هذا الكون .

فالتوحيد هو أساس وجود الظواهر الكونية ، وكذا فهو جوهر وجود الإنسان وهدف نشاطه وغاية حركته في هذا الكون ، فالأصل هو التوحيد ، ووجود الإنسان وحركته ونشاطه في الكون كلها فروع ودقائق تدور في فلك الأصل وتنجذب إليه بشكل دائم ، وما ينفلت من تلك الأفلاك إلا شواذ البشر الذين اختاروا غير طريق التوحيد وختم الله على قلوبهم فضلوا ضلالاً بعيداً .

---

[1] - انظر للمؤلف موسوعة الدور الرائدة في الأصالة المعاصرة : المجلد الأول ، السياسة و الحكم في الإسلام ، الجزء الثاني ، نحو صياغة نظرية سياسية إسلامية معاصرة

المبحث الثاني

الشريعـــــة

الشريعة هي المصدر الثاني من مصادر وأصول الظاهرة السياسية كظاهرة أم والإدارة العامة كنافلة ترتبط بالأم وجوداً وعدماً ، والشريعة -كما سبق وتناولناها -[1] ، هي كافة أحكام الشرع الإسلامي التي أرسلها الله إلى رسوله وحياً بقصد تبليغها إلي الناس ، والعمل وفقاً لها في كافة سلوكاتهم وحركاتهم ، لضبط تلك السلوكات وتنميط الحركة وتقعيد النشاط .

مما تقدم يتبين لنا أن هناك شارعاً أعلى خلق الإنسان ووضع له ما يكفل انتظامه وانسجامه مع نفسه ومع أقرانه من بنى البشر ومع موجودات الكون ومخلوقاته ، والله وحده جل وعلا هو القادر على القيام بذلك ، فمن خلق النفس أدرى بها وبدواخلها وتفاعلاتها ورغباتها وبالتالي فهو الأولى بصونها وصيانتها وتهذيبها وهدايتها ، وعليه فقد أرسل إليها من الضوابط ما يكبح جماحها ومن الزواجر ما يصرفها عن مجرد التفكير في الغي ومن العقل والفكر ما يزكيها ويهديها ، فكان الشارع عليماً بالخفايا والنوايا حكيماً في تصريف وتدبير شئون خلقه ومخلوقاته ، فكل صانع أدرى بصناعته وأقدر على ضبط مكوناتها بما يضمن لها الانسجام والتكيف مع ما حولها من مخلوقات وموجودات .

وإذا كان الأمر كما تقدم فلماذا يتمرد الإنسان على الشارع العظيم وعلى شريعته التي ارتضاها لعباده ، إن الإنسان المتمرد على شرع الله الباحث عن سواه المتعاظم الذي يرى أن بإمكانه أن يشرع لنفسه ما يحل محل شريعة الله هو جاهل ومتكبر ، فهو جاهل لأنه يجهل العلاقة بين الشارع الخالق والمخلوق المتلقي ، ولم يستخدم عقله الذي حباه الله إياه

---

[1] . المرجع السابق .

ليفهم ويدرك كنه هذه العلاقة وقوتها بين الخالق والمخلوق ورغبة الخالق في صون خليقته وصيانتها ، وهو متكبر لأنه استنكف أن يتبع الحق وينصاع للواقع والمفروض .

إلا أنه في نهاية المطاف لا يُقّدر للإنسان مهما أوتى من علم مزعوم أو خبرة أو دراية أن يصل بالتشريع إلي كماله وتمامه كما جاء من عند الله ، فيظهر دوماً النقص وتبدو باستمرار الثغرات والفرج في تشريعه القاصر ومن هذه الثغرات تحل المصائب والنكبات وتعم الفوضى ويسود عدم الاستقرار والفساد ، وسيظل الأمر كذلك إلى أن يثوب الإنسان المارق المبتعد عن شرع الله إلى رشده ، ويعود إلي صوابه ويشهد بأن لا شارع إلا الله ، ويقر بأن لا شرع واجب التطبيق إلا شرع الله .

ومن ثم كانت الشريعة إحدى الضرورات المهمة للمجتمع السوي الراغب في الترقي بالروح والمادة والعقل والفكر في آن واحد ، فالشريعة تقدم المنهج القويم الذي يسمو بروح الإنسان إلى مدارج الفضيلة ، وينأى به عن مهاوي الرذيلة ، فتصفو روحه محلقة في أجواء الطهر والنقاء ، كذلك تقدم الشرعة نموذجاً للإنماء الاقتصادي والمادي، يحقق تطور المجتمع وارتقاءه المادي من خلال منهج الوسطية الذي يمنح الفرد القدرة على الإبداع والابتكار والتملك ويهبه في ذات الوقت نسقاً من القيم يجعل كل سلوكاته ونشاطاته وعلاقاته الاقتصادية تستهدف صالح الفرد وصلاح المجتمع ، وأخيراً تقدم الشريعة نسقاً من القيم يرقى بعقل الإنسان وفكره ويرسخ عقيدته ، إذا لقد أصبحت الشريعة مطلباً حيوياً لا غنى عنه لأي مجتمع يطلب الرقى دون لغط أو الخوض في متاهات الفكر البشرى بنظرياته المتضاربة والتي تفضي في نهاية المطاف إلي الإخفاق والخسران المبين .

إن شريعة الله وأحكامه هي الملاذ النهائي والملجأ الأخير للمجتمعات البشرية بعد أن ذاقت مرارة الهوان وعايشت ربقة الفساد والضياع الذي خلفته تشريعات النظريات البشرية

والأيديولوجيات الموضوعة ، وقد اعترف بذلك حتى من هم ليسوا على دين الإسلام ، ولكن درسوا قواعده وأمعنوا في أحكامه .

وشريعة الإسلام وصلت إلى الناس عن طريق الوحي الذي هو الروح الأمين ، أرسله الله إلى رسوله الأمين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ، لكي ينشر تلك الشريعة بين بني البشر، وقد جمع الحق تبارك وتعالى أحكام الإسلام وشريعته في القرآن العظيم والذكر الحكيم الذي هو كلام الله والذي حفظه إلى أن يرث الأرض ومن عليها ، وكذلك في السنة النبوية المطهرة التي هي الحكمة البالغة والخير العميم وبذا تكون الشريعة قد تأسست و ارتكنت على أساسين أو أصلين هما القرآن العظيم والسنة النبوية المطهرة .

لقد تحددت الشريعة في القرآن والسنة وبقى تحديد من يتولى البلاغ وإقامة الشرع وقد كانت تلك هي مهمة الرسول الأعظم عليه صلوات الله وسلامه ، فلقد كان الرسول محمد صلى الله عليه وسلم هو المشرع الثاني بعد الحق تبارك وتعالى ، فقد فصل من القرآن ما أُجمل و قرر من الأحكام ما لم ينزل في القرآن ، وفسر من القرآن ما استغلق أمام أفهام ومدارك المسلمين ، ومن ثم فالسنة جاءت مفصلة ومكملة ومفسرة لكتاب الله العظيم .

لقد كان الرسول الكريم صاحب السنة المطهرة هو المشرع وهو المطبق لشرع الله ، والمنفّذ للأحكام والمعقب على الأمور والتصرفات ، فكان إذن هو السياسي ورجل الدولة المصرف لشئون الناس والمدبر لأمورهم الحريص على مصالحهم القائم على أمرهم المبلغ لرسالة الله .

ومن هنا بزغت الظاهرة السياسية في الإسلام وكان لها معنى نموذجي فريد لم تألفه أو تعرفه أية أفكار أخرى .

وهكذا كانت مهمة الرجل الأول في دولة الإسلام الأولى ، فهو يتلقى الوحي برسالات ربه ، ويبلغ عن خالقه ، ويقود الدولة في السلم والحرب ، وقد كانت هذه هي السياسة في الإسلام

في معناها السامي الرفيع ، واقترنت بها واقتربت منها وربما تماست معها كثيراً الإدارة التي جمع الرسول العظيم القدر الأعظم منها وترك بعضها لأصحابه حيث كانوا يمثلون المسئولية التنفيذية وإدارة شئون البلاد والأمصار في زمني السلم والحرب ، عند إذ تحددت بوضوح وجلاء معالم السياسة والإدارة ، فالسياسة هي التخطيط الأعلى والترتيب الفوقي ، أما الإدارة فهي تنفيذ التخطيط وتدبير الترتيب .

وعندما انتقل الرسول الكريم إلي جوار ربه وأتاه اليقين اختلفت الأمور بعض الشيء فقد ودع الوحي السماء الدنيا ولم يعد يهبط إلى الأرض ، ومن ثم فلم يعد رأس الدولة وسياسيها الأول مشرعاً فقد انتهى عهد التشريع راحلاً مع عهد النبوة ، ولم يعد ولى الأمر إلا مستنبطاً للأحكام ومنفذاً لما جاء في كتاب الله وسنة رسوله العظيم ، وظل هو المخطط والمشرف والمدبر لشئون الناس القائم على شرع الله الداعي إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة ، وهو في ذلك يحتاج إلى جهاز تنفيذي معاون يدير أمور الدولة ، وينفذ خطط ولى الأمر ، وكان ذلك مقام الإدارة العامة في الدولة الإسلامية وفق الطرح الإسلامي المستقى من كتاب الله وسنة رسوله الكريم ، وسوف نتولى هذا التعريف بالإيضاح والتفصيل في موضوع مستقل من هذا الباب .

المبحث الثالث

نماذج الممارسة العملية في دولة الرسول والخلفاء الراشدين

ننتقل في هذا المبحث إلى الحديث عن نماذج الممارسة العملية في دولة الرسول الكريم والخلفاء الراشدين من بعده بوصفها مصدر من مصادر الطرح الإسلامي فيما يتعلق بالإدارة العامة وكذا الإدارة المحلية ، وهذا المصدر هو مصدر تطبيقي سلوكي نظمى يقوم على أساس اعتماد التنظير على تحويل السلوك التطبيقي والنماذج النظامية إلى مسائل وقضايا فكرية تنتظم مع المصدرين المتقدمين المتمثلين في عقيدة التوحيد والشريعة ليمثل الجميع منظومة فكرية تستوعب الطرح الإسلامي المتعلق بمفردة الإدارة العامة كمفردة في كلية النشاط الإنساني التي شملها الإسلام كدين عام شامل يجمع بين الدين والدنيا .

أولاً : ما المقصود بنماذج الممارسة العملية :

يقصد بنماذج الممارسة العملية حزمة السلوكات ومجموعة البنى والأجهزة التي شكلت نماذج للإدارة العامة أو قامت بتنفيذ السياسة العامة للدولة الإسلامية، ومن ثم تنقسم نماذج الممارسة العملية للإدارة العامة إلى قسمين :

القسم الأول : البنى والأجهزة التي تتولى تنفيذ السياسة العامة للدولة.

القسم الثاني : نماذج السلوك التي يمارسها القائمون بالعمل الإداري أو أفراد الجهاز الإداري للدولة .

❖ البنى والأجهزة وقواعد إدارتها :

بالرغم من أن دولة الإسلام الأولى التي نشأت في حياة الرسول الكريم منذ أن انتقل من مكة إلى المدينة ، كانت دولة ناشئة واتسمت بالبساطة في أجهزتها وتنظيماتها الإدارية إلا أنها

عرفت أجهزة وتنظيمات غاية في الدقة والتنظيم تمثلت نواتها الأولية في المسجد ثم تعددت بعد ذلك الأجهزة والتنظيمات ، فكان هناك المجلس الاستشاري المتمثل في صحابة الرسول الكريم الذين شاهدوا بدراً ، ومن هذا المجلس كان هناك مجلس الحرب الذي جمع القيادات العسكرية الفتية لأمراء الجيوش الإسلامية ، ثم كان هناك بيت المال ويرتبط به العاملون على الزكاة والصدقات والغنائم والضرائب بكافة أنواعها ، وهنا تعددت أجهزة الدولة وتنظيماتها ، وترتب على ذلك تزايد عدد أفراد الجهاز الإداري القائم على تنفيذ سياسة الدولة ، وكانت هذه الأجهزة تعمل بسلاسة وبساطة ولم تعترض عملها أية مشاكل أو تعقيدات نظراً لوجود المشرع على رأس الدولة ، والذي يمثل المرجع النهائي في كل ما يمكن أن يكون موضع خلاف .

وفى المرحلة التالية وهى عهد الخلفاء الراشدين تعددت الأجهزة وظهرت أجهزة جديدة مثل الدواوين وتوسعت رقعة الدولة بانتشار حركة الفتوحات وازداد عدد أفراد الجهاز الإداري وظهرت لأول مرة الإدارة المحلية للأمصار والولايات التابعة للدولة الإسلامية ، والملاحظة الجديرة بالاعتبار في هذا الصدد أن كافة الأجهزة التي نشأت في الدولة الإسلامية إبان هذين العهدين الزاهرين كانت تعمل وفق قواعد وآليات ربما تفوق بكثير ما هو قائم في عصرنا الراهن ، حيث اتسمت فاعليات تلك الأجهزة بالدقة والسلاسة والالتزام والحسم حتى بالرغم من اتساع رقعة الدولة وترامى أطرافها في عهد الخلفاء الراشدين ، ولعل أهم أسباب ذلك يرجع بالأساس إلي سيادة نسق من القيم الإدارية الأخلاقية كانت بمثابة المعيار الذي حكم حركة تلك الأجهزة وكذلك سلوكات القائمين عليها .

وتعد حركة تلك الأجهزة وكذا تكويناتها وعلاقاتها ببعضها في كنف الدولة مصدراً مهما نستقي منه الكثير من أصول وأسس الإدارة العامة والمحلية وفق الطرح الإسلامي .

❖ السلوكات الإدارية :

بعد البنى والأجهزة والقواعد والأصول التي تعمل وفقا لها يأتي دور السلوكات الإدارية الراجعة إلى أفراد الجهاز الإداري كمصدر مهم من مصادر الطرح الإسلامي المتعلق بمدركي الإدارة العامة والمحلية ، وتلك السلوكات – كما سبق ونوهنا – تتم وفق نسق من القيم الإدارية الأخلاقية المستمدة من العقيدة الإسلامية ، وبالرغم من وجود ذلك النسق من القيم الذي كان بمثابة الحارس الدءوب والوازع الدائم لسلوك مستخدمي الدولة ، إلا أن تلك السلوكات كانت دوما موضع مراقبة وتقويم القيادات العليا حتى ولى الأمر الذي كان يراقب كل سلوكات أفراد الجهاز الإداري .

وتوصلنا بقراءاتنا لمفردات الدولة الإسلامية في عهديها الزاهرين النبوة والخلافة الراشدة أنه إلي جانب رقابة ولى الأمر ووجود نسق القيم الإدارية كان هناك مفهوم القدوة الذي جاء على رأسه ولى الأمر ومعاونوه ، فكانت تلك القدوة بمثابة النموذج الذي يستلهم منه الكادر الإداري معالم السلوك وقواعد الحركة ، وكفى بسنة رسول الله في هذا الشأن هدياً ونبراساً وبسير صحابته الأخيار من بعده قدوة وأسوة فهم كالنجوم من اقتدى بأيهم فقد اهتدى .

ثانياً : لماذا عهد النبوة والخلافة الراشدة :

وثمة أمر آخر يفرض نفسه يتبلور في أسباب اختيار عهد النبوة والخلافة الراشدة كمصدر من مصادر الطرح الإسلامي فيما يتعلق بالإدارة العامة والمحلية وتتمثل تلك الأسباب في :

❖ في عهدي النبوة والخلافة الراشدة تم التطبيق المباشر للطرح الإسلامي في الإدارة العامة والمحلية :

في عهد الدولة الإسلامية الأولى حال حياة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وكذا في عهد الخلفاء الراشدين تم التطبيق المباشر للطرح الإسلامي في الإدارة العامة والمحلية ، ومما لا شك فيه أن وجود المشرع الثاني بعد الحق تبارك وتعالى على رأس الدولة الإسلامية يجعل من نماذج تطبيق أصول الإدارة العامة والمحلية في تلك الفترة مصدرا مهما من مصادر الطرح الإسلامي إزاء هذين المدركين ، وكذا في عهد الخلفاء الراشدين ، فقد تمسك الخلفاء الأربعة بقوة بحذافير الأصول والقواعد التي أرساها الرسول الكريم في مسائل إدارة شئون الدولة ، ولم يكن ثمة خلاف يذكر حول تلك الأصول و القواعد .

❖ تبدى في عهدي النبوة والخلافة الراشدة آفاق الاستيعاب الكامل لأحكام القرآن الكريم والسنة وخبرة معايشة الرسول الكريم :

وكانت العلاقة مباشرة بين أحكام القرآن والسنة وهو ما نطلق عليه الطرح الإسلامي فيما يتعلق بالإدارة العامة وبين واقع الحياة ومجرياتها في تلك الأثناء ، ولم تكن الأيام قد جاءت بغريب المتغيرات ومختلف المستجدات ، فكلما زاد المدى الزمني بين هذين العهدين وما تلاهما من عهود كلما زاد حجم الاغتراب بين مفردات الطرح الإسلامي إزاء أشكال النشاط البشرى عامة وبين واقع الحياة وتطوراتها ، وذلك نابع عن عدم تعهد الأجيال المتعاقبة بذلك الطرح بالدراسة والتحليل والتطبيق ، وقد وصل الأمر بذلك الطرح إلى أن أصبح غريباً وربما غير مرغوب فيه نتيجة عدم فهمه واستيعابه .

الفصل الثاني

بيئـــة الطرح الإسلامي

يقصد بالطرح الإسلامي إجمالاً مجموع الأصول والأسس التي تكتنفها مصادر التشريع الإسلامي الثلاث التي هي عقيدة التوحيد والشريعة متمثلة في القرآن والسنة ونماذج الممارسة في عهد النبوة والخلافة الراشدة ، والتي تشكل القواعد والضوابط التي تضبط السلوك الإنساني في كافة نشاطاته وتفاعلاته .

وباستقراء الإجمال المتقدم أعلاه نقف على جملة من التفصيلات نوضحها فيما يلي:

❖ أن مصادر التشريع الإسلامي الرئيسية المتمثلة في عقيدة التوحيد والشريعة المرتكزة على القرآن الكريم والسنة المطهرة ونماذج الممارسة في عهد الرسول والخلافة الراشدة تكتنف مجموعة من الأسس والأصول التي تضع القواعد العامة والضوابط والمعايير التي تضبط سلوك الإنسان بشكل عام .

❖ إذا كانت الأسس والأصول التي تكتنفها مصادر التشريع الإسلامي الرئيسية تضع القواعد والضوابط والمعايير التي تضبط السلوك الإنساني وتقومه فنحن مطالبون باستنباط تلك الأسس والأصول من مصادرها والاستناد إليها في معالجة السلوك الإنساني ، وينبغي أن نعلم أن لذلك الاستنباط أصوله وقواعده وحيثياته .

❖ قد يبدو أن ثمة فراغاً تشريعياً فيما يتعلق بالمستجدات والمتغيرات التي تعتري الحياة البشرية ، حيث أن تلك المستجدات والمتغيرات قد لا تجد نظائرها من الأسس والأصول التي تضمها مصادر التشريع ، ولقد جاء هذا الفراغ التشريعي لحكمة إلهية بالغة ، فالمقصد من هذا الفراغ التشريعي إسهام أفراد الجماعة من العلماء الراسخين والخبراء النابهين في صياغة ضوابط ومعايير التعامل مع تلك المستجدات والمتغيرات على أن تسير هذه الضوابط والمعايير مع السياق العام للأسس والأصول الأولية .

❖ أن ما تقدم يعنى أن الدين الإسلامي هو دين الدنيا والآخرة ، العمل والعبادة ولا انفصال فيه بين الأمرين بل ثمة تلازم وتوافق ، فعمل الدنيا هو أساس مصير ومآل الآخرة ، فالدنيا مزرعة والآخرة فيها الحصاد والثمر ، كذلك نفهم مما تقدم أن الإسلام دين كل الحقب والأزمان والمناطق والأجناس لا يلحقه القدم ولا يعتريه الضعف والكلل عن ملاحقة المستجد ومتابعة المتغير ، وعليه فالحاجة ماسة إلى علم الراسخين ومثابرة وأناة السابقين الأولين ، ولا نمل ولا نيأس فالخير في أمة محمد إلى يوم يبعثون .

إذا كان ما تقدم هو ما يخص الطرح الإسلامي ، فما شأن البيئة في هذا المضمار ، إن الطرح لابد أن يعمل في وسط معين ويستنبت في ظروف مواتية ، والبيئة هي جماع الوسط والظروف ، ولا بد لها أن توائم الطرح وتُهيأ لاحتضانه ، فسوف يلقح في رحمها فكراً ، ثم تضعه أصولاً وقواعد ، وترعاه سلوكاً ونماذج ، وتظل تحنو عليه وتباشر نموه نظاماً فتياً ، ومعنى ما تقدم أن البيئة هي التي تحكم على مصير الطرح إما بالازدهار والإيناع أو الذبول والضياع .

والبيئة وفق هذه الأهمية وانطلاقاً من علاقتها الحميمة بالطرح لابد أن تكون محل دراسة وموضع اهتمام ونظراً لما تحويه من مكونات ومفردات فلابد من الغوص في جوفها والاقتراب من مكوناتها والإمساك بعناصرها وتحليلها .

وسوف نقوم بهذه العملية المركبة في هذا الفصل من خلال مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : تعريف البيئة وأنواعها .

المبحث الثاني : خصائص وعناصر البيئة المواتية للطرح الإسلامي .

المبحث الأول

تعريف البيئة وأنواعها

سوف نقوم في هذا المبحث بتعريف البيئة ، ومكوناتها ، وعناصرها ، وخصائصها ، وعلاقتها بعناصرها ، وعلاقتها بالبيئات الأخرى ، ثم نبين أنواع البيئات من حيث علاقتها بالخارج ، فنجدها بيئات مستقطبة أو مرسلة أو مغلقة أو متحاورة ، ونوضح ذلك تفصيلاً من خلال الآتي :

أولاً : تعريف البيئة :

البيئة في إطار تحليلنا هي وسط وكل مجمل يضم في ثناياه العديد من العناصر والمكونات تجمعها ببعضها علاقات تبادلية ، وتتسم البيئة بخصائص وسمات تكتسبها من طبيعة عناصرها ومكوناتها وتطبع علاقاتها بالبيئات الأخرى .

ويمكن تحليل هذا التعريف إلى الدقائق التالية :

❖ **البيئة عبارة عن كل مجمل :**

فالبيئة عبارة عن كل مجمل يتم التعامل معها بوصفها كلية مستقلة تحمل خصائص وسمات محددة ، وهي إذا كانت قابلة للتحليل إلى أبعاض وجزئيات ، إلا أنه لا يتم التعامل مع تلك الأبعاض والجزئيات على انفراد ولكن يتم التعامل مع الكل الأشمل .

❖ **تضم مكونات وعناصر بينها علاقات تبادلية :**

والبيئة إضافة لما تقدم تضم في ثناياها العديد من المكونات والعناصر ، وتنجذب هذه المكونات والعناصر إلي بعضها وتتماسك من خلال علاقات تبادلية ، وتؤثر قوة ومتانة

العلاقات التبادلية بين عناصر البيئة ومكوناتها إلى قوة البيئة وتماسكها وصلابتها ، وكأن البيئة تستمد قوتها وتماسكها من قوة علاقة تلك العناصر والمكونات .

❖ خصائص البيئة :

كذلك تكتسب البيئة خصائصها من مجمل خصائص مكوناتها وعناصرها ، ومما لا شك فيه أن خصائص البيئة تختلف عن خصائص كل عنصر أو مكون من مكوناتها منفرداً ، فخصائص الكل تختلف عن خصائص كل جزء قد يدخل في تكوينه .

❖ للبيئة علاقة بكل عنصر من عناصرها :

كما أن للبيئة علاقة تبادلية بكل عنصر من عناصرها ، وهى السبب المباشر في انجذاب ذلك العنصر إلى بيئته وعدم انفلاته من فلكها ، وفى حالة انفلات عنصر أو أكثر من عناصر البيئة من قوة الجذب التي تشده إلي بيئته تسود حالة من الفوضى وعدم الاستقرار لا تزول إلا بعودة العنصر المنفلت إلي فلكه في إطار البيئة .

❖ للبيئة علاقات بالبيئات الأخرى :

أخيرا تعيش البيئة السوية في حركة دائبة وعلاقات مستمرة بينها وبين البيئات الأخرى ، فهي تتبادل العلاقات والقيم والأفكار مع البيئات الأخرى أخذاً وعطاءاً أو أخذاً فقط أو عطاءاً فقط ، وسنفرد لهذه الجزئية تفصيلاً نظراً لأهميتها في التحليل .

ثانياً : أنواع البيئات من حيث علاقتها بالخارج :

تتعدد أنواع البيئات من حيث علاقتها بالخارج ، ويساهم في تحديد نوع البيئة من حيث تلك العلاقة طبيعة ما تكتنفه تلك البيئة من عناصر ومكونات ، وسيتضح ذلك من خلال ما يلي :

❖ البيئة المستقبلة أو المستقطبة :

هذه النوعية من البيئات دائمة الانفتاح للأفكار والقيم والثقافات والحضارات الوافدة الدخيلة، حيث تخترق تلك العابرات حدودها ، وتندس في تربتها ، وتتفاعل معها ، وتزدهر وتينع ، وهى ليست بيئة إيجابية بوصفها هذا ولكنها بيئة مخترقة سلبية ليست لها ذات حضارية أو منطق ثقافي خاص بها ، فهي إذا حمى مستباح ينتهك حرمته كل غريب عابر ، ثم ما يلبث أن يكون صاحب شأن وقرار ، وقد يحدث أن تأتلف تلك الثقافات المتعددة وتشكل ما يشبه الذات المستقلة ولكنها تبقى ضعيفة هشة إذ ما تلبث تلك الثقافات المؤتلفة أن يعاودها الحنين إلى التعبير عن خصوصيتها بين الحين والآخر ، فتعلن التمرد وربما الانسلاخ من ذلك الائتلاف ، ومن ثم فهذه البيئة لا تسلم من الصراعات والمنافسات بين ما تجمع على صعيدها من قيم وثقافات وأفكار ، ويقود ذلك إلى جو من عدم الاستقرار .

❖ البيئة المرسلة :

وعلى النقيض من البيئة المستقبلة تأتي البيئة المرسلة بوصفها بيئة تملك ذاتاً حضارية ومنطقاً ثقافياً خاصاً تعتد بهما بشكل مبالغ فيه لدرجة الإعجاب والخيلاء ، وهى من شدة حبها وإعجابها بذاتها تميل بشكل مرضى إلى تصدير قيمها وأفكارها إلى الخارج حتى درجة الهوس ، وهذه البيئة غالباً ما تستجيب لخصائصها وسماتها المرضية من خلال القيام بغزوات ثقافية وغارات حضارية على البيئات الأخرى ، فيستجيب لها الضعيف ويرفضها الند ، أما العاقل الرشيد فيبحث فيها ، فيلتقط ما يناسب ذاته ويتماشى مع قيمه وأفكاره ، ويرفض ما ينافى ذلك .

وهذه البيئة بطبيعتها العدوانية لا تقبل التفاهم مع قيم وأفكار البيئات الأخرى ، فهي تنظر إلى الجميع نظرة سمو وتعالى ، ولا تقبل من الآخرين بأقل من الإذعان والقبول لقيمها وأفكارها ، وقد تتسبب هذه النزعة لدى هذه النوعية من البيئات في كثير من الصراعات التي قد تحتدم في بعض الحالات فتتحول إلى صراعات عضوية .

وعن أفكار وقيم هذه النوعية من البيئات فالحق الذي ينبغي أن يقال أنها في مجملها ليست فاسدة بل قد توجد من بينها قيم وأفكار ومبادئ جديرة بالاحترام والتقدير ، ولكن أسلوب عرضها ينفر منها الآخرين ويؤدى إلى الإحجام عن قبولها والعزوف عن تمحيصها .

❖ البيئة المغلقة [لا ترسل ولا تستقبل] :

وهذه النوعية من البيئات هي نادرة التواجد في عصرنا الراهن ، وهى بيئة غاية في الجمود والتخلف منغلقة على نفسها وعلى ما تحويه من أفكار ومفاهيم ، تخشى الوارد ولا تقوى على التعامل مع الوافد ، وليس لديها رصيد وافر من الخبرة في التعامل مع الآخر والاحتكاك به ، اختراقها ميسور بالوسائل والتقنيات الحديثة ، ولكنها ليست مغرية أو جذابة للبيئات المرسلة نظراً لخفة وزنها وعديم تأثيرها في المجتمع الدولي أو البيئة العالمية .

❖ البيئة المتحاورة :

وهذه هي البيئة النموذجية فهي تملك ذاتاً حضارية ذات نزعة عالمية ومنطقاً ثقافياً ذا سمة إنسانية ، لديها ما تعطيه للآخرين ، وتحتكم على ما تساهم به في إثراء الحضارة الإنسانية ، لا تفرض ما تملكه فرضاً بل تعرضه عرضاً ، وتسديه في أنساق قيمية رفيعة ، لديها أصول وأسس لا تمس ، وتملك من الأدوات والآليات ما يوائم الواقع المعاش مع تلك الأصول والأسس ، وهذه البيئة وبهذه الكيفية وبالرغم من ثرائها ونفاسة ممتلكاتها إلا أنها لا ترفض

التعامل مع الوافد بل تتحاور معه بأسلوب هو غاية في الثقة بالذات والنزوع إلى القيم والمثل ، فتلتقط من الوافد سمينه الذي يتواءم مع أنساقها القيمية وتعوف غثه الذي يبدو قميئاً إزاء سموها وعلو شأنها ، إن وضعية هذه البيئة هي ذاتها البيئة الإسلامية بكل ما تحويه من عناصر ومكونات وما تكنه من أنماط سلوكية وانساق قيمية تجاه الآخرين .

المبحث الثاني

عناصر البيئة المواتية للطرح الإسلامي

لقد تحدثنا عن البيئة ، كنهها وأنماطها من حيث علاقتها بالمحيط الدولي ، وفى هذا المبحث ننصرف إلى الحديث عن البيئة المواتية للطرح الإسلامي ، خصائصها وعناصرها اللازمة لاستنبات ذلك الطرح وازدهاره وإيناعه ، وتحتاج البيئة المواتية للطرح الإسلامي في الأعم الأغلب إلى ثلاثة عناصر رئيسية نرصدها فيما يلي :

أولاً : المنهاج الإسلامي[1] :

المنهاج الإسلامي نطلق عليه – تجاوزاً – النظام السياسي وهو الأس الأول في أسس البيئة المواتية للطرح الإسلامي ، والنظام السياسي يؤدى دورا مهما في تمهيد البيئة وإعدادها لاحتضان الطرح الإسلامي وازدهاره وإيناعه وإيتاء أكله وإتمام جدواه ، ويتوزع دور المنهاج الإسلامي في هذا الصدد على أربعة مهام هي كالتالي :

❖ إعلان الشريعة الإسلامية رسمياً مرجعاً نهائياً ومصدراً أصيلاً للمنهاج ، يطبق أحكامها ، ويقيم حدودها ، وبذا يكون المنهاج قد حدد مرجعيته التشريعية دون لبث أو غموض في كافة مناحي الحياة وجميع أوجه النشاط الآدمي .

❖ يستتبع ما تقدم من إعلان واعتناق إخضاع كافة القواعد والأنظمة داخل المجتمع لعملية مراجعة ومواءمة مع الأصول والأسس الخاصة بالطرح الإسلامي والمتمثلة في القرآن الكريم والسنة المطهرة وتصفية تلك القواعد والأنظمة من كل ما يخالف تلك الأصول والأسس أو يتعارض معها .

---

[1] . المرجع السابق .

❖ مراجعة كافة المؤسسات والأجهزة وبالذات التعليمية والإعلامية ، هياكلها التنظيمية وفعالياتها وأسسها وأهدافها وآلياتها ومواءمة كل ذلك مع الأصول والأسس الشرعية واستبعاد الشاذ وتقويم المعوج من هذه المؤسسات والأجهزة أو من جزئياتها .

❖ القيام بعملية إعلام رشيدة وعقلانية لدعوة المجتمع إلى قبول ذلك التحول ومساندة المنهاج الإسلامي في إنجاز تلك العملية المصيرية ، وتبدو هذه العملية الأخيرة غاية في الأهمية والخطورة وعليها يترتب نجاح ما تقدم من إجراءات .

ثانياً : تهيئة المجتمع :

أما عن العنصر الثاني من عناصر البيئة المواتية للطرح الإسلامي فهو المجتمع بكافة شرائحه وفئاته ، ويحتاج المجتمع المسلم إلى عملية تهيئة وإعداد خاصة ، فهو مجتمع مسلم ولكنه يعرف الإسلام كعبادة ونسك ولا يخبره كنمط حياة وضابط للسلوك الآدمي في كافة الأنشطة والتفاعلات ، وتتم عملية تهيئة المجتمع من خلال جملة من الأدوات نرصدها فيما يلي :

❖ **الخطاب الديني** : يتم إعداد وتأهيل الدعاة وأئمة المساجد لبث رسالة مفادها أن المجتمع لابد أن يتعامل مع الإسلام وطروحاته ليس كنسك وشعائر فقط وإنما كسلوكات في جميع نواحي الحياة ، وتتضح أهمية ذلك الخطاب في كونه موجها إلى العامة وهي في المعتاد تمثل السواد الأعظم من المجتمع ، إضافة إلى بساطته وسلاسته واتصاله المباشر بالجمهور المتلقي .

❖ **المؤسسات التعليمية** : تبدأ المؤسسات التعليمية بالأسرة باعتبارها النواة التربوية والتعليمية الأولى ثم بالمدرسة فالجامعة ، وكل هذه المؤسسات تضطلع بدور غاية في الأهمية من حيث إعداد وتهيئة طالبي العلم والدارسين لاعتناق الطروحات الإسلامية بوصفها أنماط للسلوك وأنساق للقيم التي ينبغي للمجتمع أن يتبناها ويباشر حياته وفقاً لها.

❖ **الوسائل الإعلامية** : وكذلك تمثل وسائل الإعلام إحدى الأدوات المهمة التي تساهم في تهيئة المجتمع لاحتضان الطرح الإسلامي ووضعه موضع العمل في كافة مجالات الحياة ، ولقد برز دور وسائل الإعلام في الوقت الراهن في التأثير على الرأي العام بشكل ملفت ، ومن ثم فيمكن أن يكون للإعلام بوسائله المختلفة دور فعال في عملية التهيئة موضع الحديث ، ويتم الدور الإعلامي في اتجاهين :

الاتجاه الأول : إلى الخارج حيث يزف الإعلام رسالة إعلامية تحمل التعريف بالإسلام ومبادئه وقيمه وطروحاته المختلفة في كافة مجالات الحياة .

الاتجاه الثاني : إلى الداخل حيث يخاطب الإعلام مجتمعه الإسلامي في الداخل مهيئا إياه لاحتضان وتفعيل الطروحات الإسلامية في كافة أوجه وأشكال النشاط الإنساني .

❖ **الأجهزة والهيئات الاستشارية** : المقصود بهذه الآلية هي الأجهزة والهيئات الاستشارية على المستوى المجتمعي ، أي التي تعرف بالأجهزة التشريعية ، وهذه الأجهزة ينبغي أن تغير من صفتها وطبيعة المهام التي تقوم بها ، فهي لا تملك التشريع ولا تخول القيام بذلك إلا فيما لم يرد فيه نص من القرآن والسنة ، وعلى عاتق هذه الأجهزة تلقى مهمة تنقيح الأنظمة والقوانين ومراجعتها وفق الأصول والمبادئ الشرعية ، ودور هذه الأجهزة والهيئات في عملية إعداد المجتمع وتهيئته لاحتضان وتفعيل الطرح الإسلامي لا يمكن أن ينكر .

❖ **مؤسسات وأجهزة الجهاز الإداري** : الجهاز الإداري في البيئة المراد تهيئتها لاستقبال الطرح الإسلامي بكافة أجهزته ومؤسساته معني بهذه المسألة بالدرجة الأولى فهذا الجهاز منفذ لسياسة الدولة وحلقة الوصل بين المنهاج الإسلامي (**النظام السياسي**) وأفراد المجتمع وهو من خلال دوره ومن خلال علاقته بالمجتمع يمكنه أن يعدّل من أجهزته

ومؤسساته وأن يستثمر علاقاته بأفراد المجتمع في نشر القيم الإسلامية والطروحات المطلوب تثبيتها .

ثالثاً : العلماء :

العنصر الثالث من عناصر البيئة المواتية للطرح الإسلامي يتمثل في العلماء ودورهم الأساسي والمحوري في عملية إعداد وتمهيد البيئة لاستقبال الطرح الإسلامي وتفعيله ، ويتوزع دور العلماء على ثلاثة مهام نوجزها في الآتي :

❖ **المهمة الأولى : الاستنباط** : أول المهام وأهمها بل وأثقلها عبئاً وتبعة ، والاستنباط هو البحث والتنقيب في مصادر الإسلام الأساسية التي هي عقيدة التوحيد والشريعة الإسلامية بأساسيها القرآن الكريم والسنة المطهرة عن أصول وأسس الطرح الإسلامي في جميع أوجه النشاط البشرى من سياسة واقتصاد وإدارة وتعليم واجتماع .. الخ ، ثم صياغة تلك الأسس والأصول في منظومات معرفية توضح إسهام الإسلام وعطاءه في كل وجه من أوجه الحياة ونشاط من نشاطات الإنسان مع تضمين تلك المنظومات المعرفية آليات وأدوات نقلها من طور الأطر الفكرية النظرية إلى أشكال نماذج الممارسة العملية .

❖ **المهمة الثانية : مواءمة المستجدات والمتغيرات مع الأسس والأصول** : المهمة الثانية لدور العلماء في المجتمع المسلم المطلوب تهيئة بيئته لاحتضان الطرح الإسلامي وتفعيله تتمثل في قيام العلماء بمواءمة ما يستجد من تطورات وما يطرأ من متغيرات على كافة نواحي الحياة مع الأسس والأصول الشرعية وإيضاح كيفية التعامل مع تلك المستجدات والمتغيرات .

❖ **المهمة الثالثة : تخطيط وقيادة الخطاب الداخلي والخارجي** : المهمة الثالثة لعلماء الأمة تتمثل في تخطيط وقيادة الخطاب الموجه للداخل والخطاب الموجه للخارج ، فالأول

الغرض منه تهيئة المجتمع لاحتضان الطرح الإسلامي ، والثاني الغرض منه الدعوة إلى دين الله وليس أقدر من العلماء على القيام بهذه المهمة .

إن من شأن ما تقدم أن يرسخ القيم الإسلامية ويوطد أركان الطرح الإسلامي ويعمق جذوره في بيئته ويمكنه من الإطلال على العالم والولوج إلى البيئات الأخرى في شكل خطاب حضاري رفيع ونسق قيمي سام ومنطق ثقافي مؤثر يتحاور في ثقة واقتدار ويقنع في حكمة وإبهار ، وفي ذات الوقت تكون البيئة الإسلامية مهيأة لاستقبال الوافد دون ضجر أو تبرم فتمرره عبر نسقها القيمي فينتقي منه الصالح المفيد وينبذ الطالح المعطوب ، وبذا تكون البيئة مهيأة لاحتضان الطرح الإسلامي وتفعيله .

الفصل الثالث

النظام الإداري الإسلامي

ليس ثمة تقاطع بين النظام الإداري الإسلامي وبين مفهوم الإدارة العامة في الإسلام ، بل إن ثمة علاقة ارتباط عضوي قوية بينهما ، فالإدارة العامة في الإسلام هي مفهوم أعم وأشمل من النظام الإداري الذي هو الشق التنفيذي من الإدارة العامة ، في حين تعتبر الإدارة العامة مفاهيم وعمليات وقيم ومنظومة متكاملة من الأفكار ، ومن المهم في هذا الباب التمهيدي التصدي لمفهوم النظام الإداري الإسلامي ، حتى تتضح العلاقة بينه وبين مفهوم الإدارة العامة.

فالنظام الإداري الإسلامي ينبعث من مصادر ذات خصوصية وهي نفسها مصادر الطرح الإسلامي التي سبق تناولها في الفصل السابق والمتمثلة في عقيدة التوحيد والشريعة الإسلامية ثم نماذج الممارسة العملية في عهد النبوة والخلافة الراشدة ، كذلك للنظام الإداري الإسلامي بيئته التي يعمل فيها ويتفاعل معها والبيئة الخاصة بالنظام الإداري الإسلامي تنقسم إلى بيئتين : الأولى أضيق نطاقاً وأكثر التصاقاً وتأثيراً في النظام وهي المنهاج الإسلامي والثانية أكثر اتساعاً وأقل تماساً وتأثيراً وتأثراً بالنظام الإداري وهي المجتمع .

إضافة إلى ما تقدم يضم النظام الإداري الإسلامي مجموعة من العناصر تتولى مهمة القيام بوظيفة النظام ويستتبع قيام هذه العناصر بمهمتها حدوث زخم من التفاعلات والتطورات داخل النظام وبينه وبين ما يحيط به من بيئات .

وفي هذا الفصل نتناول النظام الإداري الإسلامي من خلال مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : مصادر النظام الإداري الإسلامي وبيئته .

المبحث الثاني : عناصر النظام الإداري الإسلامي وتفاعلاته .

المبحث الأول

مصادر النظام الإداري الإسلامي وبيئته

النظام الإداري الإسلامي ليس وليد الحاجة أو صنيعة الظروف والتطورات ، ولكنه يرتكن في وجوده وتفاعله مع الواقع المحيط به إلي مصادر وأسس أصيلة ، كما أنه يتفاعل مع بيئة ذات خصوصية ، ويمكن تناول مصادر النظام الإداري الإسلامي وبيئته من خلال الآتي :

أولاً : مصادر النظام الإداري الإسلامي :

النظام الإداري الإسلامي يرتكز على الطرح الإسلامي فيما يتعلق بالظاهرة السياسية التي ترتبط بدورها ارتباطاً عضوياً بالإدارة العامة ، وتشترك كافة الطروحات الإسلامية المتعلقة بأوجه النشاط الإنساني في مصادر واحدة ، ومن ثم فهي تنبعث من منبع واحد – كما سبق وأوضحنا – يتمثل في عقيدة التوحيد والشريعة ونماذج الممارسة العملية في عهد النبوة والخلافة الراشدة .

ولعل ما يميز الطرح الإسلامي عن غيره من الفكر البشرى الموضوع هو كون ذلك الطرح يعدد مجالاته وموضوعاته التي يعالجها ويتعامل معها ، ولكن مصادره التي يستقي منها أصوله وأسسه واحدة ومن شأن ذلك أن ينعكس على طبيعة ذلك الطرح وآلياته فيجعله نموذجياً في ذاته مثالياً في أهدافه وغاياته يجمع بين الدين والدنيا والروح والمادة .

ثانياً : بيئة النظام الإداري الإسلامي :

النظام الإداري الإسلامي يعمل في بيئتين على النحو التالي :

❖ بيئة المنهاج الإسلامي : النظام الإداري الإسلامي هو الأداة التنفيذية للمنهاج الإسلامي الذي يتولى تنفيذ سياسات المنهاج ، وهو بالتالي يتأثر بالمنهاج تأثراً عميقاً وشاملاً ، ويعد المنهاج الإسلامي البيئة الأضيق والأكثر تماساً مع النظام الإداري وسوف نوضح ذلك تفصيلا في الفصل التالي .

❖ المجتمع : أما البيئة الأوسع نطاقاً التي يعمل فيها ويتفاعل معها النظام الإداري الإسلامي فهي المجتمع ، والمجتمع يستوعب المنهاج الإسلامي وكذا النظام الإداري كآلية تنفيذية لتنفيذ سياسات المنهاج الإسلامي .

وبيئة النظام الإداري الإسلامي سواء تمثلت في المنهاج الإسلامي أو في المجتمع هي بيئة ذات خصوصية ، فالمنهاج الإسلامي أساسه الطرح الإسلامي إزاء الظاهرة الأساسية ، كما أن المجتمع هو البيئة التي تم تهيئتها وتأهيلها لاحتضان الطرح الإسلامي ، ومن ثم فالمجتمع قد أصبح مجتمعاً مسلماً يعتنق الإسلام عبادة ويمارسه سلوكاً ونشاطاً .

المبحث الثاني

عناصر النظام الإداري الإسلامي وتفاعلاته

يحوى النظام الإداري الإسلامي مجموعة من العناصر والمكونات ، وهذه العناصر والمكونات ليست عناصر خاملة ساكنة ولكنها عناصر دائمة الحركة تتفاعل مع بعضها ، كما تتفاعل مع مكونات المجتمع ، ونوضح في هذا المبحث عناصر النظام الإداري الإسلامي وتفاعلاته .

أولاً : عناصر النظام الإداري الإسلامي :

تتعدد عناصر النظام الإداري الإسلامي بين سياسات يصيغها المنهاج الإسلامي بغية تحقيق أهداف الدولة الإسلامية ، ثم يحيلها إلى الجهاز أو النظام الإداري ليضعها موضع التطبيق ، وبين أجهزة ومؤسسات تتلقى تلك السياسات فتحيلها إلى أنظمة وقوانين تنظيمية وتنفيذية ، ويتضح ذلك من التحليل التالي :

❖ **سياسات المنهاج الإسلامي :** أول العناصر التي يتكون منها النظام الإداري الإسلامي هي سياسات المنهاج الإسلامي التي يصيغها بالتداول بين الحاكم أو ولى الأمر وبين مجلسه الاستشاري (**مجلس الشورى**) وبين حكومته ، وهذه السياسات التي هي نتاج التداول والتشاور بين مفردات المنهاج الإسلامي الغرض منها هو تحقيق أهداف الدولة الإسلامية التي وُجد المنهاج أساساً من أجلها وقام مرتكناً على أساسها .

❖ **الأجهزة والمؤسسات :** ثاني العناصر التي يتكون منها النظام الإداري الإسلامي هي الأجهزة والمؤسسات ، وهى بمثابة تنظيمات تنظمها قوانين ولوائح ويضطلع بأمرها ويسيّر حركتها عناصر بشرية يتم اختيارها وفق معايير ومقاييس محددة ، وتتمثل مهمة هذه

الأجهزة والمؤسسات في تحليل سياسات المنهاج الإسلامي وتفصيلها وتقعيدها في شكل أنظمة وقوانين لتنظيم وضبط السلوكات والمعاملات وتنفيذ الخطط والبرامج .

❖ **الأنظمة والقوانين** :تتحلل السياسات بفعل الأجهزة والمؤسسات إلى أنظمة وقوانين بعضها لتنظيم المعاملات والتفاعلات وضبط السلوكات بين أفراد المجتمع وبعضها الآخر لتنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالإحداث والإنماء وفقاً للنموذج الإسلامي .

❖ **العنصر البشرى** : يتولى العنصر البشرى تفعيل وتحريك عناصر النظام الإداري الإسلامي فهو الذي يدير المؤسسات والأجهزة التي تقوم بتحليل السياسات إلى خطط وبرامج ثم إلى أنظمة وقوانين ، وهو كذلك الذي يقوم بتنفيذ تلك الخطط والبرامج ووضعها موضع التطبيق .

ثانياً : تفاعلات النظام الإداري الإسلامي :

النظام الإداري ككل ، وكذا جزئياته ومكوناته – كما سبق التنويه – في حركة دائبة ومستمرة ، فجزئيات النظام لا تكل عن الحركة والتفاعل فيما بينها ، كما أن النظام ذاته في حركة دائبة متماسا مع غيره من الأنظمة الفرعية أو آليات المنهاج الإسلامي ، وكذا مع المجتمع الذي يمثل بيئته الأوسع والأشمل ويمكن إيضاح هذه الحركية من خلال ما يلي :

❖ **تفاعلات النظام الإداري ككل** : النظام الإداري الإسلامي بمكوناته وعناصره سابقة الحصر يتماس ويتعامل مع النظم الفرعية المناظرة له مثل النظام الاقتصادي الإسلامي أو النظام الثقافي .. الخ ، وتحقيق ذلك أنه يتولى في المعتاد تنفيذ أهداف وغايات تلك النظم الفرعية كما خطط لها ويمليها المنهاج الإسلامي النظام الأشمل والأعم ، فالنظام الإداري الإسلامي مثلا هو المنفذ لعمليات الإنماء والإحداث الاقتصادي التي تتولاها الدولة أو

يشارك فيها القطاع الخاص ، كما أنه في ذات الوقت يراقب القطاع الخاص ويقّوم نشاطه بشكل مستديم إلى غير ذلك مما سنوضحه في حينه .

❖ **تفاعلات جزئيات ومكونات النظام الإداري الإسلامي** : إضافة إلى ما تقدم فجزئيات النظام الإداري تعمل مع بعضها في انسجام وتوافق تامين ، فكل جزئيه تقوم بدورها الذي تعتمد عليه حركة الجزئية التالية ، ومن ثم فحركة جزئيات النظام تتم في تسلسل واعتماد متبادل فائق الدقة.

الفصل الرابع

علاقة النظام الإداري بالمنهاج الإسلامي

في ثنايا حديثنا عن المنهاج الإسلامي في المجلد الرابع من هذا العمل ذكرنا أن المنهاج الإسلامي بمثابة كل عام شامل يحوي بداخله مجموعة من الأدوات والآليات مهمتها تنفيذ وإحراز وظائف المنهاج المتعددة والمتنوعة ، وذكرنا كذلك أنه لا يوجد في الطرح الإسلامي إزاء الظاهرة السياسة إلا نظاماً واحداً فقط هو المنهاج الإسلامي ، وما أطلقنا عليه تجاوزاً النظام السياسي لتقريبه من المدارك والأفهام ، وأن كافة ما يطلق عليها الأنظمة الفرعية مثل النظام الاقتصادي أو النظام الإداري وما إلى ذلك ما هي إلا آليات أو أدوات تنفيذية مهمتها تنفيذ وظائف المنهاج ، وهي ليست منفصلة عنه بل تعمل من داخله وتمارس مهامها من خلاله ، وعلى هذا المنوال كانت علاقة كل من النظام الاقتصادي والنظام الإداري بالمنهاج الإسلامي .

وقد سبق لنا في المجلد الخامس من هذا العمل إيضاح علاقة النظام الاقتصادي بالمنهاج الإسلامي وفي هذا الموضع نتولى تحليل علاقة النظام الإداري الإسلامي بالمنهاج الإسلامي ، وذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : علاقة الجزء بالكل .

المبحث الثاني : علاقة المنفذ بالمخطط .

المبحث الثالث : العلاقة الوظيفية النوعية .

المبحث الأول

علاقة الجزء بالكل

أوضحنا في أكثر من موضع أن المنهاج الإسلامي عبارة عن كل شامل يحوى بداخله جزئيات عديدة ويتبعه جزئيات أخرى وهو المهيمن والمسيطر على الجزئيات التي يحويها والأخرى التي تتبعه وتوضيح ذلك في الآتي :

أولاً : الجزئيات التي يحويها المنهاج الإسلامي :

الجزئيات والعناصر التي يحويها المنهاج الإسلامي هي التي تحركه وتكسبه القدرة على الحياة والتفاعل مع بيئته الداخلية التي هي المجتمع وبيئته الخارجية التي هي المحيط الدولي أو العالم الخارجي وتتمثل هذه الجزئيات والعناصر في الآتي :

❖ **الحاكم أو ولى الأمر :** ويمثل الحاكم أو ولى الأمر أول وأهم عناصر المنهاج الإسلامي وهو رأس المنهاج ومحركه الفعال الذي يتحكم في حركة وفعالية العناصر والجزئيات الأخرى وعليه تتوقف فاعلية المنهاج بالكامل .

❖ **مجلس الشورى :** الساعد والساند الأساسي للحاكم أو ولى الأمر هو مجلس الشورى وهو كذلك عنصر مهم من عناصر المنهاج الإسلامي وتبرز أهمية مجلس الشورى بشكل جلي في المستجدات والمتغيرات والظروف التي لا ينظمها أو يضبطها نص من قرآن أو سنة أو نموذج من نماذج الممارسة العملية في دولة الرسول أو دولة الخلفاء الراشدين من بعده .

❖ **الحكومة :** هي الجهاز المنوط به التخطيط لتنفيذ سياسات المنهاج الإسلامي ، وهى أيضاً إحدى عناصر ومكونات المنهاج .

ولا شك في أن العلاقة بين مكونات وعناصر المنهاج التي ذكرناها علاقة واضحة ومعلومة فهي علاقة ارتباط عضوي في إطار توافق وتنسيق يهدف إلى تحقيق أهداف وغايات الكل الذي يجمع تلك المكونات والعناصر ، أما عن علاقة كل عنصر أو مكون من تلك المكونات بالكل الذي يحتويه فهي علاقة الجزء بالكل أو البعض بالكل ، فالجزء بدون كله الذي يحويه مبتور والكل بدون جزئه الذي يكمله أبتر .

ثانياً : الجزئيات التي تتبع المنهاج الإسلامي :

بالإضافة إلي الجزئيات التي يحويها المنهاج الإسلامي ثمة جزئيات وعناصر تتبع ذلك المنهاج وهي بمثابة الآليات التي تحقق أهداف المنهاج وتنجز وظائفه . كل في مجال اختصاص معين ، ومن ذلك ما يلي :

❖ **الآلية الاقتصادية :** وهي تتولى تحقيق مهام ووظائف المنهاج في الشأن الاقتصادي وبالأخص عمليات الإنماء والإحداث وضبط وتصريف الشئون والتفاعلات الاقتصادية .

❖ **الآلية الإدارية :** وهي تتولى إنجاز مهام ووظائف المنهاج بشكل عام ، فهي تنفذ الخطط والعمليات الخاصة بالإنماء والإحداث الاقتصادي والثقافي والتعليمي .. الخ .

ومعلوم أن علاقة هذه الجزئيات والعناصر التي تتبع المنهاج الإسلامي هي علاقة الجزء التابع بالكل المهيمن والمسيطر ، وهذا ما يميز المنهاج الإسلامي في الطرح الإسلامي عن النظام السياسي في الفكر البشرى الموضوع ، فالمنهاج الإسلامي في الطرح الإسلامي بمثابة الكل المسيطر وكافة الآليات الأخرى إن هي إلا توابع للمنهاج ، أما النظام السياسي فهو أحد الأنظمة الفرعية مثله مثل النظام الاقتصادي والنظام الإداري والنظام الثقافي .. الخ ، وكل تلك الأنظمة الفرعية تتبع النظام الأساسي الذي هو المجتمع .

المبحث الثاني

علاقة المنفذ بالمخطط

النمط الثاني من علاقات المنهاج الإسلامي بالنظام الإداري الإسلامي هي علاقة المخطط بالمنفذ ، أو التخطيط بالتنفيذ ، وتحليل هذه العلاقة يتم كالآتي :

❖ **المنهاج الإسلامي ودور المخطط** : فالمنهاج الإسلامي بما له من قيادة وريادة يقوم بمهمة التخطيط لتنفيذ مهام الدولة الإسلامية المحصورة في ثلاثة مهام :

الأولى : العمل بكتاب الله وإقامة شرعه داخل المجتمع .

الثانية : تصريف شئون الناس وإعمار الأرض وإنمائها .

الثالثة : الدعوة إلى الدين بالحكمة والموعظة الحسنة .

وهذا التخطيط الذي هو المهمة الأولى والأساسية للمنهاج الإسلامي يقتضي تحويل تلك المهام الكلية الشاملة إلى سياسات جزئية مفصلة قابلة لأن توضع موضع التنفيذ وتتحول إلى نماذج للممارسة العملية ، ويتم ذلك التخطيط والتحويل من خلال عناصر ومكونات المنهاج الإسلامي التي تتمثل في : ولي الأمر ومجلس الشورى ، والحكومة .

❖ **النظام الإداري الإسلامي ودور المنفذ** : ثم يأتي بعد ذلك دور المنفذ للسياسات الجزئية المفصلة التي استخلصها المنهاج الإسلامي من مهامه ووظائفه الكلية الشاملة وهو دور النظام الإداري الإسلامي حيث يتولى تنفيذ تلك السياسات ، ومن ثم تتضح علاقة المنهاج الإسلامي بالنظام الإداري الإسلامي عبر عملية التخطيط والتنفيذ للأهداف الرئيسية للدولة الإسلامية .

والنظام الإداري الإسلامي إذ ينفذ خطط وسياسات المنهاج الإسلامي فهو ينفذها في كل المجالات ، فهو ينفذها في المجال الاقتصادي من خلال خطط الإنماء والإحداث وفق النموذج الإسلامي ، كما ينفذها في كافة المجالات الأخرى التعليمية والتقنية والثقافية .. الخ .

المبحث الثالث

العلاقة الوظيفية النوعية

العلاقة الثالثة والأخيرة من علاقات المنهاج الإسلامي بالنظام الإداري الإسلامي هي العلاقة الوظيفية النوعية ، ووفق هذه العلاقة يعتبر المنهاج الإسلامي بمثابة إطار عام وكافة الآليات الأخرى بما فيها النظام الإداري الإسلامي إن هي إلا وظائف نوعية تؤديها تلك الآليات في ذلك الإطار .

ويتحدد لكل وظيفة نوعية من الوظائف التي تتم في إطار المنهاج الإسلامي هدف معين ، ومن جملة الأهداف المتحققة بفعل الوظائف النوعية تتحقق الأهداف العامة والشاملة للمنهاج الإسلامي التي هي في ذات الوقت الأهداف العليا للدولة الإسلامية .

الفصل الخامس

الإدارة العامة في الإسلام

بعد أن تناولنا كافة الموضوعات والقضايا التي ترتبط بالإدارة العامة في الإسلام وتؤثر فيها نخلو إلى تعريف الإدارة العامة بوصفها جزئية من جزئيات الطرح الإسلامي فيما يتعلق بالظاهرة السياسية ، فالإدارة العامة في الإسلام قد تلتقي مع الإدارة العامة في النظم الموضوعة في بعض النقاط ، وبالذات فيما يتعلق بالوظيفة فكل منهما يؤدى وظيفة واحدة تتمثل في تنفيذ السياسة العامة للدولة ، وكذا فيما يتعلق بالهدف النهائي ، فكل منهما يهدف إلى تحقيق أهداف محددة سلفاً ، إلا أن الإدارة العامة الإسلامية تفترق عن الإدارة العامة في النظم الموضوعة من حيث أصول ومصادر كل منهما ، فالإدارة الإسلامية أصولها عقيدة التوحيد وشريعة الإسلام ونماذج الممارسة في عهد الرسول والخلافة الراشدة ، أما الإدارة العامة في النظم الموضوعة فأصولها ومصادرها تعود إلى نفس الفكر البشرى الذي أفرزها ، وكذلك يفترق النوعان من حيث نمط القيم الذي يحكم كل منهما ، فالإدارة العامة الإسلامية يحكمها نسق من القيم الأخلاقية الروحية السامية ، أما الإدارة العامة في النظم الموضوعة فتحكمها قيم مادية جامدة .

وإذا كانت الإدارة العامة في الإسلام ذات خصوصية نابعة من مصادرها وأصولها وكذا نمط القيم الذي يكتنفها ، فحري بنا في هذا الفصل التصدي لتعريف الإدارة العامة في الإسلام وتحليل ذلك التعريف ، ثم التعريج على خصائص الإدارة العامة في الإسلام للإمعان في إيضاح تلك الخصوصية والتفرد .

وسنقوم بذلك من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : تعريف الإدارة العامة في الإسلام .

المبحث الثاني : خصائص الإدارة العامة في الإسلام .

المبحث الأول

تعريف الإدارة العامة في الإسلام

الإدارة العامة في الإسلام هي جملة المبادئ والقواعد المستنبطة من المصادر الإسلامية ، والتي بناء عليها يتم تخطيط عملية تنفيذ السياسة العامة للدولة الإسلامية عبر عنصر بشرى يحكمه نسق من القيم الأخلاقية الروحية السامية .

من التعريف السابق يمكن استخلاص العناصر التالية :

❖ الإدارة العامة في الإسلام ليست أفكارا موضوعة أو رؤى ذاتية ولكنها عبارة عن مبادئ وقواعد مستنبطة من مصادر إسلامية ، وعليه فمبادئ الإدارة العامة الإسلامية وقواعدها هي جزئية من جزئيات الطرح الإسلامي تجاه أوجه النشاط الإنساني التي هي الإدارة العامة ، وهذا الطرح من الحكمة والترفع بحيث أنه لا يلغى الجهد والإبداع العقلي البشرى ولا يرفضه بل يلتقي مع القيّم منه ويعانق ما يتفق معه ليخرج في النهاية طرحاً يجمع بين أصالة المصدر والأساس ومعاصرة الواقع المعاش بأفكاره وقيمه .

❖ مصادر الطرح الإسلامي فيما يتعلق بالإدارة العامة تتمثل – فيما سبق وفصلناه – وهو عقيدة التوحيد والشريعة ونماذج الممارسة العملية في عصر النبوة والخلافة الراشدة .

❖ الإدارة العامة الإسلامية أساسها التخطيط ، فبعد استنباط المبادئ والقواعد من المصادر الإسلامية ، تأتي عملية التخطيط لسلسلة من العمليات التنفيذية والرقابية تهدف إلى تنفيذ السياسة العامة للدولة الإسلامية .

❖ عمليات تنفيذ وتمويل ورقابة السياسة العامة للدولة الإسلامية هي عمليات مهمة وعناصر فعالة في الإدارة العامة الإسلامية .

❖ تعتمد الإدارة العامة الإسلامية في عملياتها التخطيطية والتنفيذية والرقابية على عنصر بشرى ذي مواصفات خاصة ويتم اختياره وفق قواعد فريدة .

❖ يحكم العمل الإداري نسق من القيم الأخلاقية السامية المستمدة من المصادر الإسلامية المذكورة .

المبحث الثاني

خصائص الإدارة العامة في الإسلام

لعل التعريف المتقدم بعناصره التحليلية ينقلنا إلى استخلاص خصائص الإدارة العامة في الطرح الإسلامي ، وذلك انطلاقاً من مسلمة مفادها أن الإدارة العامة في الإسلام بالرغم من اتفاقها مع الإدارة العامة في الفكر الموضوع في الكثير من الخصائص والسمات إلا أنها تبقى ذات خصوصية وتفرد يميزاها في الكثير من الجوانب والأبعاد ، وسيتضح ذلك عند رصد خصائص الإدارة العامة في الإسلام والتي يمكن إيرادها في الآتي :

❖ **سمو المصدر ونموذجية الطرح** : حيث أن مصدر قواعد وأصول الإدارة العامة في الإسلام يعد أسمى ما في الوجود ، ومن ثم فقد أفرز ذلك المصدر طرحاً هو غاية في النموذجية والمثالية والكمال .

❖ **التلاقي مع الفكر البشرى** : الطرح الإسلامي فيما يتعلق بالإدارة العامة لا يصادر الفكر البشرى ولا يمنع العقل الإنساني من الاجتهاد والإبداع ، بل هو يحضه على ذلك ، ويترك له هامشاً واسعاً للعطاء والإسهام ، فالطرح الإسلامي يقدم القواعد والأصول الأعم والأشمل ويوكل للعقل الآدمي صياغة التفاصيل والفروع والدقائق ، وسوف يتضح ذلك جلياً في ثنايا هذه الدراسة .

❖ **نسق القيم الإدارية الإسلامية** : كذلك تتميز الإدارة في الإسلام بسيادة نسق من القيم الروحية والأخلاقية مصدره الطرح الإسلامي ، يرافق كافة مراحل ومفردات عمليات الإدارة العامة فيجعل تلك العمليات تنساب في رفق وتوافق مع مفرداتها ومع البيئة المحيطة بها.

❖ الهدف من الإدارة العامة الإسلامية هو كيفية الإنجاز : فكم الإنجاز هو الهدف الأساسي الذي يعول عليه في تقويم أداء الإدارة العامة في النظم الموضوعة ، أما في النظام الإداري الإسلامي فإن ما يوضع موضع الاعتبار عند تقييم أداء الإدارة الإسلاميـــة هو كيفية الأداء أولاً ثم كمية الإنجاز ثانياً ، ومرد ذلك هو طبيعة الطرح الإسلامي التي ترتكز إليه الإدارة العامة الإسلامية ، وكذا نسق القيم الذي يرافق عملياتها إضافة إلى طبيعة البيئة التي تعمل فيها وتتعامل معها الإدارة العامة الإسلامية .

الفصل السادس

أهداف الإدارة العامة في الإسلام

في ختام هذا الباب نعكف على تحليل أهداف الإدارة العامة في الإسلام ، وتتعدد تلك الأهداف لتلائم دور الإدارة العامة الحيوي في المجتمع .

وترتيباً على أهمية ذلك الدور نتناوله من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : الإدارة العامة هي آلية تنفيذ سياسة المنهاج الإسلامي .

المبحث الثاني : الإدارة العامة تقوم بدور المراقب لتنفيذ السياسات والمقيم للنتائج .

المبحث الثالث : الإدارة العامة تنقل ردود أفعال المجتمع تجاه السياسات وأسلوب أدائها ونتائجها .

المبحث الأول

الإدارة العامة آلية تنفيذ سياسات المنهاج الإسلامي

ألمحنا في أكثر من موضع إلى أن الإدارة العامة ممثلة في النظام الإداري الإسلامي تتولى مسئولية تنفيذ سياسات المنهاج الإسلامي ، والأخير بدوره يتكفل بتنفيذ سياسات الدولة الإسلامية وأهدافها الأساسية والعليا ، وفى هذا المبحث نزيد هذه المسألة وضوحاً وتفصيلاً وذلك من خلال الآتي :

❖ **تخطيط عمليات التنفيذ** : تبدأ الإدارة العامة مباشرة عملها في تنفيذ سياسات المنهاج الإسلامي بعملية تخطيط واسعة النطاق لعمليات التنفيذ ، وتشمل عملية التخطيط تلك تنظيم الجهاز الإداري وإعداد قياداته وصياغة أساليب اتخاذ القرارات وتشكيل شبكة من الاتصالات وتدبير موارد تمويل عمليات التنفيذ ووضع نظم الرقابة على موارد التمويل ومنافذ صرفها .

❖ **وضع آليات التنفيذ** : العملية التالية للإدارة العامة هي تحديد آليات التنفيذ ، وهذه الآليات تتجسد في الآتي :

– **قواعد ولوائح** : تحدد الإطار العام والضوابط الأساسية والهياكل التنظيمية لأجهزة ومؤسسات الجهاز الإداري بالكامل على أساسها تتم حركة الجهاز نحو تحقيق أهدافه .

– **أجهزة ومؤسسات** : وهى أبنية يتم فيها التنفيذ الفعلي لسياسات الدولة سواء أكانت إنتاجية أو خدمية .

– **التقنيات** : وهى عبارة عن معدات وأجهزة تقنية تساهم في تنفيذ السياسة العامة وتساعد العنصر البشرى في القيام بمهامه .

- **العنصر البشرى** : وهو المشغل والمحرك لكافة الآليات التي يضمها الجهاز الإداري وعليه يقع عبء تقييم الجهاز ومدى نجاحه في أداء مهامه .

❖ **نسق القيم الإدارية الإسلامية** : وهذا النسق من القيم يتخلل كافة مسالك النظام الإداري وهو بصدد السعي من أجل تحقيق أهدافه وغاياته .

المبحث الثاني

الإدارة العامة تقوم بدور المراقب لتنفيذ السياسات والمقيم للنتائج

إضافة إلى الهدف المتقدم ثمة هدف آخر للإدارة العامة في المجتمع الإسلامي يتمثل هذا الهدف في القيام بدور المراقب لعمليات تنفيذ السياسات والبرامج وكذا القيام بدور المقيم للنتائج ، وإزاء هذا الهدف ثمة بعض الإيضاحات التي تزيل من الذهن اللبس والغموض الذي يمكن أن يحدث بخصوص مسألتي الرقابة والتقييم :

❖ **الإيضاح الأول :** يتعلق بمسألتي الرقابة والتقييم اللتين تقوم بهما أجهزة تنشأ خصيصاً لهذا الغرض ، وتكون هذه الأجهزة مستقلة عن الجهاز الإداري ولكنها تابعة رأساً للمنهاج الإسلامي .

❖ **الإيضاح الثاني :** يتعلق أيضاً بمسألتي الرقابة والتقييم ، ولكن اللتين يقوم بهما الجهاز الإداري ذاته على نفسه من خلال أجهزة ينشئها خصيصاً لذلك ، وتعرف هذه العمليات بالرقابة الذاتية والتقييم الذاتي ، وهاتان العمليتان هما المقصودتان بالتحليل في هذا المبحث ، وذلك من خـــلال الآتي :

أولاً : الرقابة الذاتية :

يقوم الجهاز الإداري إزاء كل عملية أو مرحلة من مراحل تنفيذ السياسة العامة بتخصيص جهاز يتولى مهمة الرقابة على أسلوب الأداء وحجم الإنجاز وتصحيح الأخطاء وتقويم المسار أولاً بأول ، وبذا يتلافى الجهاز الإداري حدوث الأخطاء وتراكمها .

ثانياً : التقييم الذاتي :

كذلك يقوم الجهاز الإداري بتحديد جهاز يتولى عملية تقييم النتائج النهائية لتنفيذ السياسات والبرامج التي يعكف على تنفيذها ، ويقف هذا الجهاز التقييمي على حقيقة النتائج وحجم الإنجاز قبل رفع تلك النتائج إلى الجهات الأعلى في المنهاج الإسلامي ، كما أن هذا الجهاز يمكنه أن يرسل إلى الجهاز الإداري ببعض المؤشرات المبدئية الاستكشافية المبكرة حول حجم الإنجاز المتوقع مما يحدو بالجهاز الإداري إلى تدارك الوقف وتصحيح الأوضاع .

المبحث الثالث

الإدارة العامة تنقل ردود أفعال المجتمع تجاه السياسات

وأسلوب أدائها ونتائجها

الإدارة العامة من خلال الجهاز أو النظام الإداري في حالة تماس مباشر مع أفراد المجتمع ومنظماته الأهلية غير الحكومية وبالتالي فهي الأقدر على تحسس واستشعار آراء وردود أفعال فئات المجتمع وطوائفه تجاه السياسات العامة وأسلوب أدائها ونتائجها .

وإزاء هذه الوضعية فينبغي للنظام الإداري الإسلامي أن يكون أميناً حيث يتعين عليه أن ينقل إلى الجهات صاحبة الاختصاص في المنهاج الإسلامي تلك الآراء وردود الأفعال التي استشفها وتوصل إليها ، وتفيد هذه المسألة في تصحيح الكثير من الأوضاع وتلافى العديد من المشاكل .

وقد يرى البعض أن النظام الإداري ليس معنيا بهذه المسألة إذ ربما لو قام بعملية نقل الآراء وردود الأفعال قد يسئ إلى أجهزته ومؤسساته ، إلا أن هذا الرأي يتنافي مع طبيعة النظام الإسلامي وقيمه ومبادئه وكذا النظام الإداري الإسلامي ونسق القيم الإدارية الذي يتخلل أجهزته وعملياته ويسهر على يقظة ضمير العاملين فيه .